مجلة التّحليل الاقتصادي ودراسات التّنمية
المركز الجامعي صالحي أحمد – النعامة -
ISSN : 2830 - 862X
المجلد: 01 العدد: 01 جوان 2022 م الموافق لـ: شعبان 1443 هـ

دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية (دراسة حالة الجزائر)

The role of entrepreneurial projects in achieving local development (Algeria case study)

أ د – مسعي سمير | **ط د علوان رمزي** | **ط.د. بوغقال عبد الحميد**

MESSAI SAMIR | **ALOUANE RAMZI** | **Boughegel abdelhamid**

أستاذ جامعة خنشلة الجزائر | **ط–د جامعة أم البواقي الجزائر** | **ط د جامعة خنشلة الجزائر**

s_messai@yahoo.fr | **ramzialouane@yahoo.fr** | **hamid-40@hotmail.fr**

الملخص:

لا شك أن المشاريع المقاولاتية تؤدي دوراً مهما وحيوياً في ضمان استمرار التنمية الاقتصادية واستدامتها، كونها تشكل مدخلاً مهماً من مداخل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال قدرتها على توفير فرص العمل ودورها في مجال تنويع الهيكل الصناعي وتغذية الصناعات المتنوعة،لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم هو تهيئة المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات على المستوى المحلي، والدفع في اتجاه تسهيل قيامها والعمل على توفير كافة الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية وتجسيدها على مستوى الصعيد المحلي.

وضمن هذا الإطار، سعت الجزائر إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تفعيل التنمية المحلية من خلال المشاريع المقاولاتية، وذلك بإرساء القواعد السياسية والقانونية كآلية أساسية للنهوض بهذا النوع من المشاريع عبر ربوع الوطن، منخلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع بالبلاد إلى الانسجام مع توجه السياسة العالمية نحو التنوع الاقتصادي، بغية تجسيد التنمية المحلية والوطنية الشاملة والمتوازنة بين مختلف المناطق الجغرافية.

كلمات مفتاحية:

المقاولاتية – إنشاء المؤسسات –التنمية المحلية – الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL: E02؛ E62؛ E70

Abstract:

There is no doubt that entrepreneurial projects, by providing employment opportunities and its role in diversifying the industrial structure and feeding large-scale industries, it plays an important and vital role in ensuring the sustainability of economic development. The current trend is therefore to create an investment climate for these institutions at the local level, to make it easier for them to operate and to provide all the frameworks and requirements for their success and to improve them, this has made it so important for development to be realized at the local level.

Within this framework, Algeria has sought to take a number of measures aimed at activating local development through entrepreneurial projects by establishing political and legal norms as a basic mechanism for promoting such projects across the country, By leveraging the potential of small and medium-sized enterprises that can be considered a factor driving the country into harmony with the direction of global policy toward economic diversification, In order to reflect comprehensive and balanced local and national development among different regions Geography.

Keywords: Entrepreneurship - Establishing the institutions - the local development - the Algerian economy.

Jel Classification Codes : **E02** ؛**E62** ؛**E70**

مقدمة:

أدى التقدم التكنولوجي المصحوب بالانفتاح الاقتصادي والتجاري والمالي في إطار العولمة إلى خلق مناخ اقتصادي تنافسي شديد التعقد أصبح من خلاله قرار إنشاء مؤسسة صغيرة قرار استراتيجي صعب للغاية،لا يمكن اتخاذه إلا بتوافر ضمانات كافية لنجاح المشروع وذلك بسبب تعقد مسيرة إنشاء وتنمية المؤسسات نتيجة المشاكل الفنية والإدارية ومشاكل المحيط الخارجي، وبالتالي جاء مفهوم التكوين الجامعي ودوره في دعم الروح المقاولاتية كأحد متطلبات المرحلة التي تمليها حدة المنافسة من جهة وحاجة الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

يتشكل المحيط السليم لإطلاق المبادرات الاقتصادية الفردية المتمثلة أساسا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظومة متكاملة تشتمل على الإطار المؤسساتي المرافق لإطلاق المؤسسات الجديدة، منظومة تشريعية مرنة إضافة إلى خلق ثقافة المقاولاتية لدى الشباب، ونظرا للطبيعة الابتكارية للمقاولات المعاصرة يتركز الحديث عن المقاولاتية في الأوساط الطلابية وما تمنحه الجامعة من تشكيل للوعي في هذا الباب وكذا العملية التكوينية التي تقدمها لحملة الشهادات كأفراد مؤهلين ومحتملين لتجسيد أفكارهم الإبداعية في الميدان الاقتصادي.

من خلال ماسبق ،تأتي إشكالية هذه المداخلة من خلال السؤال التالي:

كيف يمكن أن تساهم المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ؟

في هذه الورقة نحاول تسليط الضوء على دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية، من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

أولا– مدخل إلى أدبيات المقاولاتية.

ثانيا– الإطار ألمفاهيمي للتنمية المحلية.

ثالثا – تقييم مساهمة المشاريع المقاولاتية في التنمية المحلية بالجزائر.

أولا– مدخل إلى أدبيات المقاولاتية:

أصبح مفهوم المقاولاتية متداول بشكل جلي، خاصة بعد أن تتطرق له العديد من الاقتصاديين والإداريين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بعدما أصبح موضوع المشاريع المقاولاتية يشغل حيزا كبيرا من قبل الشباب الطامح لتحسين وضعه المعيشي والخروج من شبح البطالة .

1– مفهوم المقاولاتية:

أصبح مفهوم المقاولة شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاولة، ويعد "بيتر دراكر" من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية.

استخدم مفهوم المقاولةعلى نطاق واس في عالم الأعمال اليابانية أين تنتشر مؤسسات الأعمال المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلعي والخدمي فلقد كانت المقاولة تعني دائما الاستحداث، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد.

ويمكن تعريف المقاولة بأنها: حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة(**جايز، 2016 صفحة 150**).

كما يمكن تعريف المقاولاتية على أنها نشاط اقتصادي هادف للربح (عمليات صنع القرار المرتبطة) تتم في ظل ظروف المخاطر وعدم اليقين،كما أنه يرتبط بالابتكار لأن المقاولين يبحثون عن مجموعات جديدة من عوامل الإنتاج لتحقيق الربح .

بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يعتبر أصحاب المشاريع المقاولاتية وكلاء للتغيير والنمو في اقتصاد السوق، حيث يعمل هذا على تسريع وتيرة ونشر وتطبيق الأفكار المبتكرة والقابلة للتحويل.(NATION, 2008)

من خلال ما تقدم يتضح أن المقاولاتية هي خيار اقتصادي أملته طبيعة المرحلة التي تمر بها اقتصاديات العالم، وتتلخص في تلك الأفكار الإبداعية المنتجة للثروة وللقيمة المضافة والتي يهدف أصحابها من خلالها إلى تحقيق الربح عن طريق دمج عوامل الإنتاج المختلفة لإعطاء سلع وخدمات جديدة تساهم في تلبية الحاجات المتعددة والمتجددة للمستهلك كما أنها تتقاسم مع الحكومة مسؤولية النهوض بالاقتصاد عن طريق المساهمة في التوظيف، خلق الثروة، تنويع الاقتصاد...

2- أهمية المقاولاتية في الاقتصاد:

تتضح اهمية المقاولاتية في مقولة Jeffrey Timmons ان ثورة ريادة الأعمال موجودة لتبقى،بعد أن حددت الكود الجيني للولايات المتحدة والاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين، وبعد أن دقت ناقوس الموت لرأسمالية الكلاسيكية في الماضي، رواد الأعمال هم المبدعون والمبدعون والقادة الذين يردون الجميل للمجتمع، بوصفهم فاعلي خير ومديرين وأمناء، والذين يغيرون، أكثر من غيرهم الطريقة التي يعيش بها الناس ويعملون ويتعلمون ويلعبون ويقودون .يخلق رواد الأعمال تقنيات ومنتجات وعمليات وخدمات جديدة تصبح الموجة التالية من الصناعات الجديدة، يخلق رواد الأعمال قيمة مع الشركات ذات الإمكانات العاليةوالنمو المرتفع والتي تعد محركات خلق فرص العمل للاقتصاد الأمريكي . (**Paul, 2011, p. 9**)

أصبح موضوع الروح المقاولاتية يشمل حيز اهتمام كبير من قبل الشباب لأنه يمس مشكلة البطالة. فهذا المفهوم يرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح

المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير بالانفتاح والمرونة(**جايز، 2016، صفحة 152**)

بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي (عندما كان عددها 25 دولة) ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 57بالمائة من القيمة المضافة الصناعية،في حين يفوق مساهمتها 50 بالمائة بالنسبة لكثير من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المقابل تشكل أكثر من 95 بالمائة من مجموع المؤسسات وتشغل ما بين 60 إلى 70بالمائة من مجموع اليد العاملة لدى دول منظمة التعاون والتنمية. أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فتشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ثلثي اليد العاملة النشطة في القطاع الحقيقي (غير المالي)للاقتصاد (**UNIIES، 2008**).

أما سياسيا فإن العلاقة بين سياسة الدولة التي تشجع ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والبحث متناقضة إلى حد ما في العديد من البلدان، ففي المملكة المتحدة، يمكن القول أنه كانت هناك "صدمتان" رئيسيتان في التأسيس المبكر لقاعدة أبحاث الشركات الصغيرة في المملكة المتحدة:تقرير بولتون (1971) ومبادرة الشركات الصغيرة التابعة لمجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية؛تقرير بولتون هو مجموعة من الأبحاث في الشركات الصغيرة وكان مسؤولاً جزئياً عن تحول الاهتمام بالشركات الصغيرة في السبعينيات، استمر هذا الاتصال بالتأكيد على مستوى التكفل بمشاريع بحثية وتقييمات دولية ووطنية محددة، جنبًا إلى جنب مع عدد كبير من المشاريع المحلية من الوكالات الإقليمية. (**Robert & Anne, 2009, p. 138**)

قد يدير الآخرون أنشطة ريادية أكثر ولكن أقل أهميةالهدف من منظمة ريادة الأعمال حقًا هو القيام بالأمرين، وإظهار كثافة عالية من نتائج ريادة الأعمال من حيث الأهمية

والتكرارمن أجل القيام بذلك، لا يمكن للمؤسسة الاعتماد على رائد الأعمال المؤسس وعدد قليل من رواد الأعمال الداخليين يجب أن تصبح منظمة تعليمية، حيث تتعلم المنظمة بأكملها من تجاربها الخاصة والممارسات الجيدة في أماكن أخرى، وتجارب مع طرق جديدة للقيام بالأشياء وتتكيف بسرعة مع التغيرات في البيئة الخارجية ويساهم المديرون الفرديون في ذلك من خلال دورة التعلم العملي (الشكل 5-1) حيث يتبع الإجراءات انعكاسات على النتائج، والتي بدورها تؤدي إلى تعلم الممارسات الجيدة للمستقبل والتخطيط لإجراءات جديدة بحيث تبدأ الدورة من جديد مرة أخرى (**Martha, Nicholas, & Davide, 2010, p. 96**)

ثانيا: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية:

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية وتستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البني الأساسية ضمن النطاق المحلي إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية، وخلق فرص عمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل فإن كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فإن الجهود الذاتية من خلال المنتجين المحليين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك.

1- مفهوم التنمية المحلية:

- التنمية المحلية هي حركة تستهدف تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي بقوة دفع المساهمات الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرات منه على قدر المستطاع، فإذا لم تبرز هذه المبادرات تلقائيا فالضرورة تقتضي عندئذ الاستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لاستنفارها بطريقة تحقق الاستجابة الفعالية لهذه الحركة (**رفعة، 1998، صفحة 38**).

– التنمية المحلية هي تلك الجهود التي يقوم بها المواطنون في مجال التعاون مع الإدارة والتأثير فيها والتفاعل معها في وضع خطط واتخاذ القرارات والسياسات التي تحقق احتياجاتهم وتطلعاتهم وتحقق الصلاح العام في الوقت ذاته وتعد المشاركة بهذا المعنى أسلوبا اجتماعيا يتحقق من خلاله مزايا عديدة للفرد والمجتمع في شكل من أشكال التنمية والتخطيط من أجلها(احمد محيي، 2018، صفحة 168).

–التنمية المحلية هي عملية تغيير ارتقائي ومخطط للنهوض الشامل المتكامل لجميع نواحي الحياة فيه من خلال الجهات الفاعلةفي المجتمع المحلي وخلق فرص للعمل والمشروعات الصغيرة لتحقيق التوازن التنموي(**احمد، 2017، صفحة 233**).

2– خصائص التنمية المحلية:

يمكن حصر أهم خصائص التنمية المحلية فيما يلي :

– هادفة: ويعني ذلك أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات، وتلك الإمكانات وإلا فإنهذه الأهداف لن تتحقق.

– عملية نظامية: التنمية المحلية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة،ودراسات وبحوث وجدوى متقنة يتحدد على ضوئها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها، وذلك بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاثة محاور والتي هي المدخلات والعمليات والمخرجات، وتضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية والموارد البشرية والتمويل وغيرها وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي بلوغها أو تحقيقها.

– **الشمولية:** بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجاتها للمجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية والترويجية والعمرانية ولجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب وكبار...

– **التوازن:** لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات أوبرامج التنمية المحلية وإلا ينفى شرط الشمول، وإنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة،حيث إذا أقتضى الأمر في ظروف ما زيادة جرعةالخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية... وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها لتحقيق التوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما، كما يتناول التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية كما أن مرونة مفهوم التنمية المحلية يتطلب اختلاف مراحل التطور القطاعي في كل مجتمع أو دولة من الدول عن القطاعات الأخرى واختلاف الإستراتجيات والأوليات والاهتمامات في كل مجتمع من المجتمعات الأخرى، ما يسبب التخلف النسبي لقطاع دون آخر من مرحلة ما من العمل أو بسبب اختلاف استراتجيات التنمية نتيجة لتباين الأنظمة السياسية.

ثالثا: أهداف التنمية المحلية:

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى وراءه التنمية المحلية يتمثل في تحسين الحياة في كافة المجالات وتطوير المجتمع المحلي حتى ينعم بالحياة الكريمة ويمكن حصرها في الأهداف فيمايلي:

– تحسين حياة أفراد المجتمع حتى يمكن العيش داخل محيط صحي ولائق.

– إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النموالطبيعي(**رشيد، 2006، صفحة 88**).

– إعادة الثقة إلى المنطقة المحلية وخاصة الريف الذي طبع عليه الشعور الدونية أمام المدينة والتي طغى عليها الشعور بالتفوق،الشيء الذي جعل أهالي الريف يفقدون ثقتهم في عاداتهم وتقاليدهم ساعين إلى النزوح من الريف وتقليد سكان المدينة.

– سد احتياجات السكان المحليون مع السلع والخدمات.

– تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية.

– التخطيط لعملية التغييرالحضاري وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

– تحقيق المزيد من التكامل والتماسك وتحويلها إلى حالة التماسك والترابط من اجل تحقيق نموا متوازن مما يجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات من خلال ترابط المشاريع وتكاملها وحتى يكون إحساس بالوطنية.(**سعودي، 2007 الصفحات 13–14**)

المحور الثالث: تقييم مساهمة المشاريع المقاولاتية في التنمية المحلية بالجزائر:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي يتمتع بما هذا النوع من المؤسسات وبسبب الدور الكبير والبارز الذي تؤديه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والمحلي والتي يمكن قياسها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل والمساهمة وتحقيق القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تؤديه مجال ترقية الصادرات ومساهمتها في التنمية المحلية .(**بسطي، 2019/2018، صفحة 40**)

1– مساهمة المشاريع المقاولاتية في التنمية المحلية:

تعتمد التنمية المحلية بالدرجة الأولى على استعمال الموارد المحلية وتثمينها وبالتالي فما مدى انتشار المشاريع المقاولاتية يعكس مدى مساهمتها في التنمية المحلية، وبخصوص تطور

تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من أهم السياسات التي اتبعتها الجزائر لتشجيع المقاولاتية وإعطاء دفع جديد للقطاع الخاص، فتشير الإحصائيات أنه انطلاقا من سنة عرف تعداد هذه المؤسسات الخاصة تطورا ملحوظا.خلال سنة2019 تم إحصاء 1133518مؤسسة مقارنة مع 348245 مؤسسة سنة 2001، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(1): تطور تعداد المشاريع المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019

طبيعة المؤسسات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤسسات الخاصة	893179	552207	949207	449225	842245	806269	946293	392013	445398	815478
المؤسسات العامة	778	778	778	778	874	739	666	626	591	557
الصناعة التقليدية	67764	52371	85079	73286	07296	022106	347116	126887	505131	135623
المجموع	348245	853261	577288	959312	788342	767376	959410	526519	494587	072619
طبيعة المؤسسات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤسسات الخاصة	511856	550511	601583	656949	716895	780339	821202	875221	906524	/
المؤسسات العامة	572	557	545	542	532	438	426	418	410	/
الصناعة التقليدية	146881	160764	175676	194562	217142	233298	252875	277531	296584	/
المجموع	659309	711832	804777	852053	934569	1014075	1074503	1093170	1133518	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم لسنوات مختلفة.

نلاحظ توزع المؤسسات الصغير والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص على مجموعة من قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث تتركز في قطاع الخدمات الذي يمثل أكثر من النصف. يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 29,29% ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 17,19% وذلك يرجع لتفضيل المستثمرين لقطاع الخدمات باعتباره قطاعا مربحا غير مكلف بالنسبة للقطاعات الأخرى أما قطاع الأشغال العمومية فيرجع لكثرة الصفقات والمشاريع والبرامج العمومية فيه كبرامج السكنات، أما قطاع الصناعات التحويلية فيعود للمنتجات الاستهلاكية ذات الطلب العالي كالمصبرات والعصائر.

الجدول رقم (2): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص حسب طبيعة النشاط الاقتصادي

قطاع النشاط	مجموع المشاريع	النسبة%
الزراعة	7094	1.23
الهيدروليك، الطاقة، المناجم	3201	0.55
البناء والأشغال العمومية	169124	29.29
الصناعات التحويلية	99275	17.19
الخدمات	298692	51.53
المجموع	577386	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرية الإحصائيةلوزارة الصناعة والمناجم رقم29، ص9.

نلاحظ من خلال الجدول أنه على الرغم من التطور المستمر لهذه المؤسسات في الجزائر، إلا أن نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يمكن اعتباره سريعا ويرجع

ذلك إلى الصعوبات التي لا تزال تواجهها، وفي مقدمتها صعوبة الحصول على الائتمان المصرفي الذي يعتبر واحد من العقبات الرئيسية في هذا القطاع.

2– مساهمة المشاريع المقاولاتية في التشغيل:

تعد المشاريع المقاولاتية من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل كما توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وملائمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص،ولا شك أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها، سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل بين مختلف الإحصائيات الرسمية في الجزائر إلا أن هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وبالتالي امتصاص وتخفيف الضغط الاجتماعي.

نتيجة تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تطورت كذلك مساهمة هذا القطاع في امتصاص البطالة، والجدول التالي يوضح تطور مناصب الشغل الخاصة في هذا النوع من المؤسسات.

الجدول رقم (3) تطور تعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة لعدد السكان خلال الفترة (2003– 2019)

السنة	مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2003	705000
2004	838504
2005	1157856

2006	1252647
2007	1355399
2008	1540209
2009	1546584
2010	1625686
2011	1724197
2012	1848117
2013	2001892
2014	2157232
2015	2371020
2016	2540698
2017	2655471
2018	2690146
2019	2724821
2020	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر فمن 705000منصب شغل عام2003 إلى 2724821 منصب شغل إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019.

أولا– مساهمة المشاريع المقاولاتية في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة:

إن دور المشاريع المقاولاتية لا تقتصر فقط على الجانب الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات البطالة وإنما تساهم أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في الناتج الداخلي والقيمة المضافة، حيث أسهمت المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة إسهاما معتبرا في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2003-2015 وليكن الجدول أدناه تبيان ذلك بالإحصائيات التالية:

الجدول 04:

السنوات	القطاع العام	النسبة%	القطاع الخص	النسبة%	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات(مليار دينار جزائري)
2003	550,6	22,61	1884,2	77,39	2434,8
2004	598,65	21,81	2146,75	78,19	2745,4
2005	651	21,59	2364,5	78,41	3015,5
2006	704,05	20,44	2740,06	79,56	3444,11
2007	749,86	19,21	3153,77	80,796	3903,63
2008	760,92	17,75	3574,07	82,45	4334,99
2009	816,8	16,41	4162,02	83,59	4978,82
2010	827,53	15,02	1681,68	84,98	5509,21
2011	923,31	15,23	5137,46	84,77	6060,8
2012	793,38	12,01	5813,02	87,99	6606,4
2013	893,24	11,70	6761,19	88,30	7634,43
2014	1187,93	13,93	7338,65	86,07	8526,58
72015	1313,36	14,22	7924,51	85,78	9237,87

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاعالمحروقات في تزايد مستمر إذ ارتفع من 2.1884 مليار دينار سنة 2003 إلى 51.7924 مليار دينار نهاية سنة 2015، أي بزيادة بلغت نسبتها أربعة أضعاف خلال الفترة (2003-2015) وذلك نتيجة زيادة اهتمام الجزائر بالاستثمار في

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما نلاحظ تراجع مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام لحساب القطاع الخاص حيث انخفضت مساهمته من 61.22%،سنة2003 لتصل إلى 14،22سنة 2015، وهذا الانخفاض في نسبة المساهمة راجع إلى خصخصة المؤسسات العمومية.

ثانيا– مساهمة المشاريع المقاولاتية في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

باعتبار أن المشاريع المقاولاتية من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فهي بطبيعة الحال تعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس.

الجدول 05:تطور الصادرات خارج المحروقات وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات	تطور الصادرات خارج المحروقات	نسبة %التطور	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%نسبة التطور
2003	288587	_	672	_
2004	312959	8،44	781	16،22
2005	342788	9،53	912	16،77
2006	376767	55،18	1183	29،71
2007	410959	9،07	1330	12،42
2008	519526	26،41	1948	46،46
2009	587494	13،08	1066	-45،27
2010	619072	5،37	1632	53،09
2011	659309	6،49	2066	26،59
2012	711832	7،96	2048	-0،87
2013	777816	9،26	2165	5،71

2014	852053	9،54	2582	19،26
2015	934569	9،68	1969	-23،74
2016	1022621	9،42	1805	-8،32
2017	1074503	5،07	1930	6،72
2018	1093170	1،73	2830	46،63
2019	1111837	1.89	2930	48.73

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجداول السابقة

بالنظر لتطورات الجدول أعلاه فإن الملاحظ في ذلك أن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع تطورات الصادرات الجزائرية يمكن أن يوصف بالطفيف.حيث تطور خلال الفترة 2003– 2018 بما يقارب 804583 مؤسسة بما نسبته73% كما عرفت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تطورا يمكن أن يوصف بالبطيء خلال نفس الفترة بما نسبته 76%، وهو ما يعكس وجود علاقة ترابط ضعيفة بين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور الصادرات خارج المحروقات؛ دون إهمال التراجع في 2015و 2016 بالرغم من ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما نسبته 9.68% و9.42%على التوالي في نفس الفترة، وهذا ما يؤكد تراجع وعدم استمرار فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير الكلي وخارج المحروقات، وكذا غياب إستراتيجية التوسع الخارجي لهذه المؤسسات وعدم الاهتمام بالأسواق الخارجية أو عدم إمكانية تسويق المنتج في الأسواق الدولية لضعف الميزة التنافسية وغياب عنصر الجودة.

وفي هذا السياق التطور الذي عرفه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نتيجة الدعم المالي والتحفيزات الجبائية والجمركية لمختلف الهيئات الداعمة لهذا القطاع نتج عنه تطور كبير من حيث الكم.ولكن عند تحليل تركيبة توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات المهيمنة (الملحق1) وجدنا أن تمركز غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات بنسبة 53.82% أي أكثر من نصف المؤسسات التي تنتمي إلى هذا

القطاع وفي المرتبة الثانية نجد قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 29.04%الذي انتعش هو الآخر جراء برامج البناء وفك العزلة بينما لا يمثل القطاع الصناعي سوى 15.56% حيث بلغ سنة 2018 عدد المؤسسات 97803 مؤسسة وهذه النسبة تعتبر ضعيفة بالنسبة لبلد غني بالطاقة والموارد الطبيعية.

ثالثا– مساهمة المشاريع المقاولاتية في ترقية الصادرات:

للمشاريع المقاولاتية قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية مابين مختلف المؤسسات، فالجزائر تحتل الرتبة 56 ضمن ترتيب الدول العربية (139 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام.(بسطي، 2019/2018 صفحة 71).

للمشاريع المقاولاتية قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية مابين مختلف المؤسسات، فالجزائر تحتل الرتبة 56 ضمن ترتيب الدول العربية (139 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز

لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام.(**بسطي، 2019/2018، صفحة 71**)

شكل رقم 01:الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

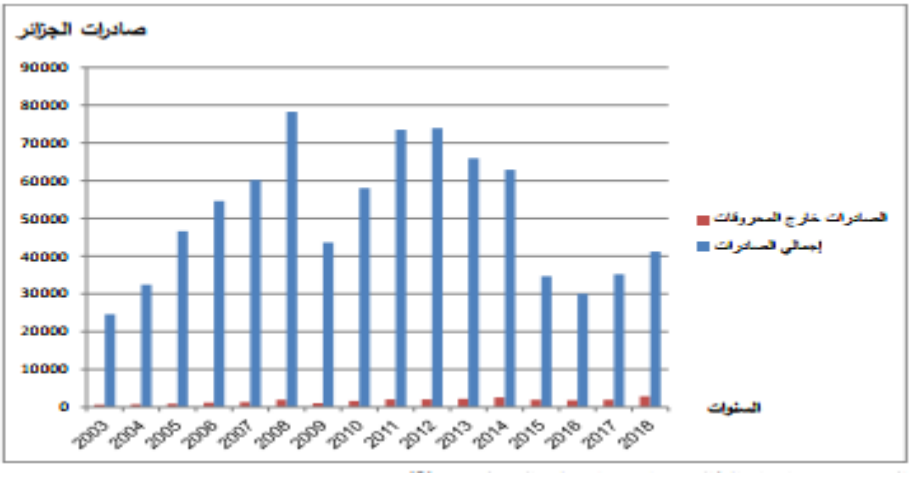

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 05

نلاحظ من خلال الشكل أن الصادرات خارج المحروقات لا تشكل سوى نسبة هامشية من إجمالي الصادرات حيث تراوحت بين 2%،73و6،87% طول الفترة المدروسة رغم تزايدها من سنة إلى أخرى بشكل مضطرب، كما أن صادرات المحروقات تمثل الجزء الأكبر من صادراتنا في الخارج خلال عام 2018مع حصة93,13%من إجمالي الصادرات

قد شهدت الجزائر تراجعا ملحوظا خلال الفترة2011 – 2018 بما يقارب 32321مليون دولار بما نسبته5.78%دون إهمال الزيادة الطفيفة بين سنتي 2017و2018.

ويمكن تفسير هذا التراجع في حجم الصادرات إلى فشل المساعدات المقدمة من طرف المؤسسات التابعة لقطاع العام والصناديق الوطنية التي تعمل على منح القروض وفشل الدولة في مواجهة الصعوبات الاقتصادية وتحقيق الأمن الاقتصادي للدولة.

3- تقييم دور آليات دعم المقاولاتية في الجزائر:

إدراكا منها بالأهمية المتزايدة للعمل المقاولاتي، لما له من مساهمة في الدخل المحلي الخام، وبالتالي التنمية الاقتصادية، حاولت الجزائر تحسين مناخ الاستثمار من خلال إرساء العديد من الآليات وإنشاء العديد من الصناديق واستحداث العديد من الصيغ التمويلية المساعدة لإنشاء مشاريع مقاولاتية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها تعتبر مخرجات العمل المقاولاتي(**مراد، 2001، صفحة 121**)، حيث قامت الجزائر بإرساء العديد من هذه الآليات أهمها: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (وزارة منتدبة تحت وصاية وزارة الصناعة) "بعد التعديل الحكومي الأخير"، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(06): توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق للتأمين على البطالة حسب النشاط الاقتصادي (2004-2015).

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة%	مناصب الشغل المستحدثة	القيمة المالية
الفلاحة	14188	10,93	34522	53423,17
الحرف	9870	7,60	26078	29489,45
الصناعات الصغيرة	7599	5,85	24568	29762,93
الهيدروليك	307	0,23	1065	2163,79
الصناعة	9821	7,56	28653	42582,39
الصيانة	737	0,57	1779	2024,30
الصيد	355	0,27	1293	2393,77
المهن الحرة	711	0,55	1541	2380,95

الخدمات	28252	21,76	59316	993366,74
نقل البضائع	45793	35,27	69597	118163,54
نقل المسافرين	12181	9,38	18459	28799,79
المجموع	129814	100	166870	410550,76

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 28 ماي 2016، ص25.

أولا: عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وصل عدد المشاريع الممولة منذ بداية نشاط الوكالة سنة1997 إلى غاية سنة 2015 356718 مشروع بقيمة مالية 871 852 732 104 1 دج (قيمة تقريبية)، توفر مجموع المشاريع الممولة 855498 منصب شغل.(صالح، 2004، صفحة 172).

أما عن توزيع المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، فكما يتضح من الجدول أدناه يسيطر قطاع الخدمات على مجموع المشاريع الممولة بحصة 28.98% يليه قطاع نقل البضائع بحصة 15.85%، وبذلك يستحوذ هذين القطاعين على ما يقارب 45% من مجموع المشاريع الممولة، وهذه النسبة تعكس اهتمام وميول الشباب نحو هذه القطاعات التي تتناسب مع مؤهلاتهم وطموحاتهم وتخوفهم من المشاريع الإنتاجية التي تتطلب جهد وتكلفة أكبر ليأتي في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة بحصة 14,03%، ثم قطاع الحرف بحصة 11,86% قطاع البناء والأشغال العمومية بحصة 8,58% الصناعة بحصة وبقل عدد المشاريع الممولة المنتمية إلى باقي القطاعات.

الجدول رقم (07): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) حسب قطاع النشاط خلال الفترة (1997-2015)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة	مناصب الشغل المستحدثة	القيمة المالية بالدينار الجزائري
الخدمات	103404	28,98	241241	328470024600
نقل البضائع	56531	15,85	96241	145558855730
الفلاحة	50042	14,03	119801	176067994300
الحرف	42302	11,86	124937	108582022196
البناء والاشغال العمومية	30616	8,58	90936	114206153185
الصناعة	22481	6,30	66925	100471609694
نقل المسافرين	18984	5,32	43677	46617872026
نقل التبريد	13382	3,75	24128	33755061939
المهن الحرة	8740	2,45	19911	19313662381
الصيانة	8605	2,41	20277	21231269192
الصيد	1094	0,31	5415	7211282240
الهيدروليك	540	0,15	2009	3157045389
المجموع	356718	100	855498	1104732852871

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم28، ماي 2016، ص25

ثانيا: عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تشير آخر الإحصائيات أن عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ بداية نشاطها سنة 2002 إلى غاية سنة 2013، وصل إلى 53207 مشروع، بقيمة مالية إجمالية 11213572 مليون دينار جزائري ونتج عنها توفير 853409 منصب شغل.(**عثمان، 2006، صفحة 17**)

وكما يتضح من الجدول أدناه، يحتل قطاع النقل المرتبة الأولى بنسبة 50,91%، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 18,74% وفي المرتبة الثالثة قطاع الصناعة بنسبة 15,32%، ثم قطاع الخدمات بنسبة 10,34% في حين تسجل كل من قطاعات الفلاحة، الصحة السياحة الاتصالات والتجارة أقل عددا من حيث المشاريع المصرح بها.

الجدول رقم (08): تطور عدد المشاريع المصرح بها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2002-2015)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	مناصب الشغل
الزراعة	1218	2,02	52366
البناء	11290	18,74	245911
الصناعة	9231	15,32	388219
الصحة	809	1,34	19105
النقل	30669	50,91	158016
السياحة	789	1,31	54862
الخدمات	6226	10,34	107089
التجارة	2	0,00	4100
الاتصالات	5	00,1	4348
المجموع	60239	100	1034016

المصدر: من إعداد الباحثينبالاعتماد على المنشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع www.andi.dz

ثالثا: عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تعتبر آلية القرض المصغر من أكثر الآليات استقطابا لفئة الشباب، نظرا لسهولة الإجراءات وعدم وجود شروط تعجيزية للاستفادة من قروضها (عثمان، 2006، صفحة 18)، وحسب آخر الإحصائيات،بلغ عدد المشاريع الممولة من قبلها منذ بداية نشاطها سنة 2005 إلى غاية 30 نوفمبر 2016، 25779 مشروع، تتوزع على مجموعة من قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث يستحوذ قطاع الصناعة الصغيرة على مجموع المشاريع الممولة بحصة38,44 %يليه قطاع الخدمات بحصة 20,96% ثم قطاع الصناعة التقليدية بحصة 9 17,3 %قطاع الزراعة بحصة 14,22 %قطاع البناء والأشغال العمومية بحصة 8,52 %قطاع التجارة بحصة 0,38% وأخيرا قطاع الصيد البحري بحصة 0,09% وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (09): تطور عدد المشاريع الممولة في إطار ANGEM حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2005–2016)

قطاع الانشطة	عدد القروض الممنوحة	%النسبة
الزراعة	110813	%14,22
الصناعة الصغيرة	299421	38,42%
البناء والاشغال العمومية	66398	%8,52
الخدمات	163269	20,96%
الصناعة التقليدية	135470	17,39%
التجارة	2933	0,38%

الصيد البحري	721	0,09%
المجموع	779025	100%

المصدر: من إعداد الباحثينبالاعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع www.angem.dz

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذا العرض توضيح دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، كأحد البدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، خاصة في ظل الإنهياراتالحادة التي تعرفها أسعار البترول وتراجع إيرادات الجباية البترولية، وكذا بداية التراجع عن إستخدام كمصدر وحيد للطاقة لصالح الطاقات المتجددة، وهذا ما أصبح يشكل تهديدا حقيقيا لمداخيل الاقتصاد الوطني .

توصلت نتائج الدراسة إلى أن المقاولاتية في الجزائر تبقى دون المستوى المطلوب، كما اتضح لنا جليا غياب علاقة مباشرة ومتينة بين طبيعة التكوين الجامعي واحتياجات إطلاق مؤسسات صغيرة ومتوسطة بروح ابتكاريه قائمة على التسيير بالأهداف.

يجب أن تقوم إستراتيجية دعم المقاولاتية على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين، ولا تقتصر على هيئة أو وزارة واحدة تتحمل هذه المسئولية، كما أظهرت هذه الدراسة ضعف فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر حيث توصلنا إلى أن المقاولاتية تواجه قيودا كثيرة من حيث الدعم الاجتماعي والثقافي البيروقراطية والفساد الإداري إشكالية التمويل وضعف النظام المالي، المهارة أو التكوين، صعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع, وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع وتسهيل المقاولاتية.

لقد أدى الواقع المقاولاتي في الجزائر إلى التأثير سلبا على التنمية المحلية والحد من دور المشاريع المقاولاتية المتمثل أساسا في خلق الثروة و تشغيل اليد العاملة و المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني,

من هنا يتزايد دور المؤسسة الجامعيةفي رفع الوعي المقاولاتي لدى الأوساط الطلابية والمساهمة في التكوين النوعي الذي يتطلبه إطلاق مؤسسات قادرة على تغطية فجوة الطلب الداخلي ومنافسة المنتجات الأجنبية محليا ودوليا,

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1- بعلبكي احمد. (2017). ايديولوجيا التنمية في ظل الاسواق المفتوحة والهوايات المتعلقة. بيروت: دار الفارابي للنشر.

2- بوزيان عثمان. (2006). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف واليات التاهيل. الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الشلف: جامعة الشلف.

3- خلف صقر احمد محيي.(2018).المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي (المجلد الطبعة الاولى). مصر: دار التعليم الجامعي للنشر.

4- زيتوني كمال،جايز كريم.(2016).المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر. الجزائر: دار الخلدونية.

5- سالمي رشيد. (2006). اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية بالجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر:جامعة الجزائر3

6- سلامي منيرة. (2014). دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية في الجزائر جامعة ورقلة .

7- صالحي صالح. (2004). أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. ندوة المشروعات الصغيرة في العالم العربي (صفحة 172). القاهرة: ندوة المشروعات الصغيرة في العالم العربي.

8- فاطمة الزهراء بسطي.(2019/2018).دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترالاكاديمي) كلية الحقوق والعلوم السياسية، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

9- قوجيل محمد.(2016).دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر جامعة ورقلة

10- كواش محمد، و زهرة بن قمجة. (2015). المقاولة الانسوية في الجزائر الاهمية، الواقع وتالحديات . مجلة المناجير العدد الثاني ، 35.

11- لقوشة رفعة.(1998).التنمية قراءة في مفهوم التطور (المجلد الطبعة الاولى) القاهرة: المكتبة الاكاديمية للنشر.

12- محفوظ مراد. (2001). التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص-حالة الجزائر- (رسالة ماجيستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر: جامعة الجزائر.

13- محمد سعودي. (2007). أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية، الشلف: جمعة الشلف.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Martha, M., Nicholas, W., & Davide, S. (2010). Entrepreneurship. United Kingdom: British Library.

2- minister de l'industrie et des mines .(2017) .Bulletin d'information Statistiquealger : minister de l'industrie et des mines.

3- NATION, U. (2008). Commission économique pour L'Europe. Genéve: NATION UNIIES.

4- Paul, B. (2011). Entrepreneurship and Small Business: Start-up. Growth and Maturity. China: Palagrav Macmillan.

5- Robert, B., & Anne, K. (2009). Researching small firms and entrepreneurship: Past, present and future. International Journal of Management Reviews .